التجربة البريطانية: حبيبي شرطي متخفٍ!

محمد ابو الغيط

شهدت بريطانيا، في نهاية الشهر الماضي (إبريل/ نيسان) بدء جلسات محاكمةٍ فريدة من نوعها. الناشطة كيت ويلسون أدلت بشهاداتها في جلسة استماعٍ بخصوص فضيحة تجسّس وحدة خاصة بالشرطة البريطانية على أنشطة مدنية بوسائل شملت علاقات عاطفية وجنسية مع الضحايا. كانت كيت ويلسون تعمل في مركز مجتمعي في نوتنغهام عام 2003، حين انضم إليهم شاب وسيم، سرعان ما أصبح شريكها العاطفي. روت كيت أنه اصطحبها لتناول العشاء، وللسينما. أقام مع عائلتها خلال عيد الميلاد، اشترى لها الهدايا، وشاركها بتسلق الصخور، وبالمظاهرات لحماية البيئة، بل إنه سجّلها في وثيقة رسمية على أنها أقرب أقاربه «نيكست أوف كين». انفصلا بكل ود عام 2005، حين سافرت إلى إسبانيا، بينما واصل هو طريقه. قالت كيت أمام المحكمة إن الضابط مارك كينيدي أقام علاقات جنسية مع 11 امرأة تحت هذا الغطاء الخادع. الضحية التي استمرت العلاقة معها أطول فترة هي الناشطة ليزا جونز، والتي استمرت علاقتها به نحو سبع سنوات، قبل أن تبدأ ظلال الشك تظهر حوله. حتى جاءت لحظة الحقيقة الدرامية، حين عثرت على جواز سفره حاملاً اسمه الحقيقي! قالت ليزا إنه كان أكثر شخصٍ تثق به في حياته. وكان الكشف التدريجي عن الحقيقة كأنه «تعذيبٌ مؤلم طويل وبطيء».

حين أعلن النشطاء عام 2010 عن هوية الضابط كينيدي، اعترفت الشرطة بالواقعة بعد ثلاثة أيام، لكنها قالت إن الضابط تصرّف بشكل فردي تماما. شكلت وزيرة الداخلية في ذلك الوقت، تيريزا ماي، لجنة تحقيق في أنشطة «وحدة استخبارات النظام العام الوطني». تم الكشف عن عمق مذهل لتلك العمليات، إذ ظهر أن 139 ضباط شرطة سريا على الأقل تجسسوا على، واخترقوا أكثر من ألف مجموعة سياسية منذ عام 1968. أسماء المجموعات التي تم اختراقها طويلة، تشمل منظمات يسارية، وحركات سلام نشطت ضد حرب فيتنام، وجمعيات حقوقية، وحتى مجموعات للمدافعين عن البيئة وحقوق الحيوان. واصل النشطاء من جانبهم جمع أجزاء الصورة المرعبة، وتضامنت الناشطات في قضية واحدة ضد خمسة ضباط تم كشف هوياتهم، وظهر أنهم أقاموا علاقات عاطفية وجنسية مخادعة. توصلت عام 2015 الشرطة إلى تسوية تتضمن دفع تعويضاتٍ علنية، لم يتم الإعلان عن حجمها، وكذلك تقديم اعتراف واعتذار علني. ووجه بيان الشرطة البريطانية الشكر لشجاعة النساء ومثابرتهن، وأقر أن العلاقات التي حدثت كانت «انتهاكا لحقوق المرأة، وإساءة استخدام لسلطة الشرطة»، مؤكداً أن ما حدث كان «انتهاكا صارخا للكرامة الشخصية والنزاهة»، وأن ما حدث «يثبت وجود إخفاق في الإشراف والإدارة». اعترفت الشرطة بأن القائد المباشر للضابط كينيدي كان على علم بما يحدث، لكنها لم تفصح عن اسمه، وتمسّكت بتأكيد أنها لم تكن عمليات ممنهجة متعمّدة. وحصلت ناشطة تحمل الاسم المستعار «جاكي» على تعويض بقيمة 400 ألف إسترليني خارج المحكمة، بعد اكتشافها أن والد ابنها هو الضابط المتخفي بوبي رامبرت. أدّت الفضيحة أيضا إلى هدم قضية «محطة كهرباء راتكليف»، حيث كانت تجري وقائع محاكمة نشطاء بيئيين، بتهمة التآمر لارتكاب اعتداء جسيم على ممتلكات الغير، حيث ظهر أن الضابط كينيدي كان ناشطا في تلك المجموعة، إلى حد كونه مساهماً في اتخاذ قراراتها، وأيضاً ظهر أنه أخفى أدلةً كان بإمكانه إظهارها لتبرئة نشطاء. واليوم تواصل الناشطة كيت ويلسون وحدها مسار القضية، تطالب بكشف كل أسماء المتورطين وكل الوثائق ذات الصلة، وبمحاكمات جنائية للمسؤولين. من المؤسف أن تناول أمثال هذه القصص في بلادنا يستخدمه عادة أنصار الاستبداد أو أنصار الثورية العدمية، وكلاهما يروّج أن ذلك يكشف زيف الديمقراطية، وتساوي أوضاعنا بأوضاعهم. صحيحٌ أن الديمقراطية لم تكن حلاً سحرياً لفرض سيطرة قانونية تامة على كل الأنشطة الأمنية التي استمر عملها السري، على الرغم من اختلاف الحكومات المنتخبة، لكنها في المقابل قدمت أدوات المحاسبة للجناة والحماية للضحايا، من صحافة حرّة وقضاء مستقل وضغوط رأي عام. والأوْلى من الغرق في جدالات عبثية أن ندرس القصة نموذجا عمليا لديناميكية صراع الديمقراطية والأجهزة الأمنية، وهي عملية مستمرّة وتفاعلية، حتى في أعرق الديمقراطيات، فضلا عن بلاد الفشل بالانتقال الديمقراطي.

مشروعات أميركية جديدة في المشرق العربي... لماذا وكيف؟

سيّار الجميل

ليس هناك أيّ تفسير أميركي بشأن ما يطرح من مشروعات تخصّ العالم أجمع، ولكن ثلاثة مشروعات كبرى تتصّل بمنطقتنا العربية بشكل أساسي تعمل كي تنزع مشكلات قديمة، لتزرع بدلاً منها مشروعات جديدة تثير مشكلات أكبر وأعمق بطبيعة الحال، فواحدها أخطر من الآخر. وعلى الرغم من تكريس هذه «المشروعات» الثلاثة في منطقتنا، التي تشمل العراق وبلاد الشام أساساً، إلا أن لها تأثيراتها في العالم كلّه، أو أنها وجدت لتنفيذاً للمصالح التي سيكون عليها العالم في النصف الأول من هذا القرن. وليست هذه «المشروعات» صهيونية، وإنما أميركية تصبّ في مصلحة إسرائيل التي كانت ولا تزال في خدمة تلك المشروعات الأميركية في العالم. يأتي مشروع «الإبراهيمية الجديدة» كي يقوم بإحياء فكرة قام بها من قبل جمال الدين الأفغاني، ولم تلق أي استجابة قبل أكثر من قرن: جمع الأديان السماوية الثلاثة في محفل واحد تحت غطاء الإبراهيمية الجديدة خدعة كبرى لبعض السّاذجين، كما اتخاذ العراق كعبة لها، كون أصل أبي الأنبياء إبراهيم من العراق. وعلى الرغم من اعتراف الأديان السماوية الثلاثة بإبراهيم، إلا أن هذا «المشروع» سياسي، وكانت زيارة البابا فرنسيس إلى العراق، في مارس/ آذار الماضي، جزءا منه، فقد صلّى في قدّاس مسيحي في صحراء أور، إذ لا يعرف مطلقاً بوجود معبد أو ضريح أو أي رمز يوحي بالإبراهيمية الجديدة، وسط مباركة السّذج أو الضالعين، ناهيكم عن أن الأديان السماوية الثلاثة يختلف واحدها عن الآخر في فهم ما جاء في كل واحد منها عن إبراهيم. إلا ترون أن «للمشروع» سذاجته لسحب رمز مختلف عليه، وجعله وسيلة لحل مشكلات العصر ومعضلاته في منطقتنا العربية؟

ولنبقى في إطار البحث عن الذي يكمن وراء هذا المشروع، والتفكير بأحياء الأساطير اليوم. والأمر الآخر: لماذا تندرج مشروعاتٌ أخرى وبرامج وزيارات شخصيات مهمة، مثل بابا الفاتيكان، لتعزيز مثل هذا «المشروع»؟ وما النّتائج التي تأمل أميركا أن تتاح لها؟ من يصفّق لمثل هذا «المشروع» كون إبراهيم أبو الأنبياء، ولأنه يريد أن يكون في استطاعة أحد واحد بين أبناء الأديان الثلاثة، ساذج وقاصر الفهم، ويقدّم خدمة غير منظورة لهذا المشروع وأصحابه! وثمّة تفاصيل عن نشأة «المشروع» وتبلوره وأهدافه، وربما كانت هناك ثمّة أهداف أخرى غير منظورة في المستقبل المنظور، وهي تصبّ في مشروع آخر، يقع في إطار الحرب الباردة بين أميركا والصين اليوم.

وينقسم الشرق الأوسط أيضاً حيال مشروع آخر، هو «طريق الحرير»، وربما كان الاتراك والإيرانيون أذكى من العرب في فهم طبيعة الصراع حوله بين الشرق والغرب. ومن المعروف أيضا أن بوابته العربية أيضاً هي العراق الذي تتجاذبه كلّ الأطراف. وبالتزامن مع صعود الاقتصاد الصيني، أصبحت السياسة الخارجية للصين أكثر حزماً من أي وقت في الماضي، لتحقيق وعد «الحلم الصيني»، فأوجدت مشاريعها الجديدة بواسطة «طريق الحرير الجديد»، برا وبحرا، فصلاً جديدًا من علاقات الصين مع مجتمعات دولية. ومع ذلك، تمثل أجندة الصين الخفية خطرا جديدا، والتحدّيات التي تواجهها في هذا المشهد. وقد شجعت الرباط، على لسان وزير الخارجية، ناصر بوريطة، الأطراف السياسية، وخصوصاً عقيلة صالح، على تيسير العملية السياسية، كي تكون الحكومة الجديدة «عنصر توحيد للمؤسسات والرؤى في ليبيا، لا أن تكون مرحلة لتذكية الانقسامات والتجاذبات»، فيما ظلت تونس والجزائر منشغلتين بأزماتهما الداخلية. وتعتبر تركيا حالياً من أقوى المؤثرين في التنازع السياسي والميداني في ليبيا، ومستقبل الحل السياسي فيها، وتعد شريكاً اقتصادياً وتجارياً وحضوراً عسكرياً قوياً.

وعلى الرغم من التفاؤل النسبي الذي يسود المشهد، يبقى جمع السلاح ودمج الميليشيات في المؤسستين، الأمنية والعسكرية، من أكبر التحدّيات التي تواجهها حكومة الدبيبة، ومستقبل الحل السياسي المنشود.

> بالتزامن مع صعود الاقتصاد الصيني، أصبحت السياسة الخارجية للصين أكثر حزماً من أي وقت في الماضي

«البحث» بشكل معمّق نظريا وتطبيقيا، وتسليط الضوء على أهمية فهم سياق تحولات الصين الاستراتيجية في عصر شي جين بينغ، ومعرفة ما الذي تريده بالضّبط. تراقب الصين التطورات الحاصلة في العراق وسورية بعين سياسية وأخرى اقتصادية، وتتأهب لبدء سباق إعادة الإعمار لتأذن لشركاتها العملاقة، كما هو تنّينها، الرمز المحبّب للشعب الصيني وحكومته، للانطلاق في رحلة استثمارات كبرى نحو بلدين مزّقتهما الحروب، ساعية إلى كسب صفقات إعادة الإعمار من بوابة طريق الحرير. وقد فشلت صفقة رئيس وزراء العراق السابق عادل عبد المهدي مع الصين، ولكن بشار الأسد رحّب بالصين ترحيباً مبالغاً فيه. وكلّ من العراق وسورية بدوران معا في فلك إيران إقليمياً. المشكلة أن العرب لم يستوعبوا بعد متغيّرات العالم لكي يحدّدوا لهم موقفاً جماعياً حيال خروجهم من عنق الزجاجة أولاً، وموازنتهم في الاستجابة للتحدّيات، بعيدا عن إيران وأجندتها الإقليمية ثانياً. وليدركوا أن للصراع الإقليمي علاقة مباشرة بالصراع الدولي القائم والذي تقوده الولايات المتحدة منذ سنوات، من دون أن تعلن عن أهدافها.

المشروع الثالث، عودة اللاجئين ليس إلى فلسطين، بل إلى الأرض الإبراهيمية، فهو مشروع أميركي، تنضم إليه دول كثيرة، ولكنه مرتبط أيضا بمشروع سمّي «الوطن البديل»، الذي ترفضه القيادة الأردنية رفضا قاطعا، كونها تعلم أن ثمنه هو عرش الأردن أولا، وأنه سينهي حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه التاريخية والوطنية ثانيا. يريد الأردن، في محنته اليوم، أن يتوكأ على كلّ من يساعده للخروج من المأزق الذي حشر فيه من أجل إرضاء إسرائيل. ولا يمكن للأردن الاعتماد على إيران، كون الأخيرة جعلت من العراق وسورية مجرّد تابعين لسياستها في المنطقة مع التنسيق مع حزب الله اللبناني، وما يهمها أولا وأخيرا مد نفوذها تحت مسمّيات شتى. مع الاقتصاد المترنح والتحدّيات الجديدة في المنطقة، ينبغي التحذير من أن كبار المسؤولين العرب في السلطة لا يرقون إلى مستوى التحدّيات الحالية.

لن تتوقف القوى السياسية عن الحديث عن «الوطن البديل»، بسبب المصالح السياسية الضيقة، ويرقص بعضهم على إحداث فجوة الثقة بين الحكومة والشعب التي يأملون أن تأخذ في الاتساع بمعدل ينذر بالخطر، أو الرهان على انقسام البيت الهاشمي الحاكم، لتتحّ الضربة القاضية عليه، علماً أن شرائح واسعة جداً من مجتمعاتنا باتت لا تثق البتة في الحكومات، ولا تثق بالمؤسسات، فما الذي سيرسمه لنا المستقبل المنظور؟ دعوة متواضعة إلى التأمل.

(مؤرّخ عراقي)

الهند في عهد مودي... قصة فشل

محمود الريماوي

يلقي اجتياح وباء كورونا الهند بظلاله على العالم، مع وصول السلالة الهندية الجديدة إلى 17 بلدا حتى كتابة هذه السطور. فيما كانت الآمال معلقة على أن يسهم البلد الصناعي الآسيوي الكبير بتوفير اللقاحات لمواطنيه، ولشعوب أخرى في العالم، غير أن تسارع انتشار الوباء فيه أدّى إلى انهيار النظام الصحي، وإخراج مجمل الوضع الصحي عن السيطرة، وذلك في عودة إلى المربع الأول في مطلع العام 2020، حين كان الوباء ينتشر كالنار في الهشيم في الولايات المتحدة وأميركا الجنوبية وغرب أوروبا ومناطق أخرى. وحتى أواسط العام الماضي (2020)، كان يُنظر إلى الهند أنها تمكّنت نسبيا من صدّ الوباء، ومنعت انتشاره على نطاق واسع، وسط شعبها الذي يحتل المركز الثاني في عدد السكان على مستوى العالم: مليار و400 مليون نسمة، بعد الصين. وقد تغير الأمر بعدئذ باطراد، إذ أخذ رئيس الوزراء، ناريندرا مودي، بسياسة الرئيس الأميركي آنذاك، دونالد ترامب، بفتح قطاعات الاقتصاد على نطاق واسع، كما تم استقبال ترامب في نيودلهي، فبراير/ شباط 2020، وسط حالة إنكار لمخاطر الوباء، وثقة مفرطة في التغلب السريع عليه. وإلى جانب ذلك، سمحت السلطات، بقيادة حزب بهاراتا جاناتا (الحاكم)، بتنظيم التجمعات الشعبية الانتخابية، وفتح تاج محل أمام الزوار، وإعادة تمكين المتدينين من إقامة الاحتفالات الدينية الحاشدة، مثل السماح بتنظيم مهرجان كومبه ميلا، وهو مهرجان ديني واسع يحضره الملايين، خلال الموجة الثانية.

وشهد النصف الثاني من العام الماضي تسارعا في انتشار الوباء، مع قدر قليل من السيطرة عليه. ومع ازدياد الآمال بإنتاج اللقاحات، حيث تمتلك الهند أكبر مصانع لإنتاجها. ولا يتعلق الأمر بالوباء المستجد فحسب، بل تُعرف الهند بأنها أبرز منتج للقاحات ضد الحصبة والتهاب السحايا وشلل الأطفال والالتهاب الرئوي والحصبة الألمانية والنكاف، وبطاقة إنتاج تبلغ 1,5 مليار جرعة سنويا.

ويُعرف معهد الأمصال الهندي بأنه الأكبر على مستوى العالم في إنتاجها، ويتوفر على خبرات تناهز نصف قرن في تطويرها وإنتاجها. وقد تولت شركات هندية كبيرة إنتاج اللقاحات ضد كوفيد 19 ببرامج هندية، أو برامج مشتركة مع دول أخرى، أبرزها الولايات المتحدة، حيث ينتظم البلدان في برامج أبحاث وتطوير وإنتاج منذ نحو ثلاثة عقود. وقد أمكن المعهد إنتاج لقاح كوفيشيلد للداخل الهندي أساسا، كما خطط معهد الأمصال لتوفير مائتي مليون جرعة لبرنامج «كوفاكس» الذي وضعته منظمة الصحة العالمية من أجل توزيع اللقاح على الدول الفقيرة. وضمن ما يعرف ببدبلوماسية اللقاحات، سعيا إلى مكانة عالمية، فيما كانت الأنظار تتطلع إلى تطعيم 300 مليون هندي، بما يعادل أكثر من 20% من السكان. غير أن الهند، وعلى الرغم من مكانتها في سلسلة التوريد العالمية للقاحات، وطاقتها العالمية على الإنتاج، لم تقدم سوى أقل من 130 مليون جرعة حتى الآن، ولم تحصّن بالكامل سوى نحو 18 مليون شخص، وهو ما لا يعادل 1,4% من السكان. هذا على الرغم من حظر تصدير بعض اللقاحات، ومنها لقاح ريمديسفير الأميركي، المنتج في الهند، إلى الخارج، وذلك بعد اتّباع سياسة التصدير أولاً للقاحات إلى الخارج.

تكمن المشكلة في ذلك التضارب بين أن الهند تنتج أكبر حصيلة من العقاقير واللقاحات في العالم والضعف الذي يعتري بنية الرعاية الصحية في هذا البلد. وذلك ابتداء من النقص في عدد الأطباء والممرضين إلى النقص في عدد الأسرة، وعدد المستشفيات. هذا في الوقت الذي يخرج فيه آلاف الأطباء سنوياً من الهند للعمل في الخارج.

ويظهر النقص بصورة أكثر حدّة في المناطق الريفية، حيث تضاعف العجز في عدد الأطباء هناك خلال العقد الأخير، وحيث يتكدّس الآف من المرضى، بانتظار معاينة بضعة أطباء لهم. ونتيجة للضغط الذي يتعرّض له الأطباء، فإنهم يمنحون ما معدله دقيقتان لفحص كل مريض، وهذا أقل وقت متاح لفحص المرضى في العالم. ومع الزمن، أصبح منح الدقيقتين غرفاً لدى المرضى المغلوبين على أمرهم.

وقد جاءت الموجة الثالثة، متمثلة بالسلالة المتحورة للوباء، لتكشف ضعف البنية التحتية الصحية، وعدم الاستعداد الكافي للتعامل مع المستجدّات، علاوة على التفاوتات الاجتماعية المريعة والنبذ الطبقي لشريحة، مثل الدالبت، مع وجود نحو مائتي مليون من هؤلاء المنبوذين الذين يقبعون في أسفل الترتيب للهندوس، وحيث التمييز ضدهم يوصف بأنه عملة سائدة، مثل الروبية، الأمر الذي نشر، في المحصلة، أجواء كابوسية في الفضاء العام، إذ انتشرت المحارق في شوارع المدن، ومعها أسرّة المرضى، وسط ذعر الأهالي على ذويهم الذين يموتون بين أيديهم، بعد أن ضاقت المستشفيات الميدانية عن استقبالهم. وبعد النقص الفادح في أنابيب الأوكسجين في البلد الصناعي الكبير الذي سبق النمور الآسيوية في تطوره الصناعي والعلمي، ولكنه سرعان ما تخلّف عنها، وخصوصا مع ضعف الرعاية الاجتماعية.

لقد اتبع الحزب الحاكم سياسة التقليل من خطر الجائحة، ومنح في البداية، ولفترة طويلة نسبيا، فرصة استمرار العمل أمام القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي زاد من تفشّي الوباء، ثم أخذ الحزب الحاكم بسياسة إغلاق مفاجئة، أدّت إلى إغلاق ما لا يُحصى من الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وقذفت الملايين إلى الشوارع مع فقدانهم وظائفهم. وقد تزامن ذلك مع استمرار حكم حزب بهاراتا جاناتا في بث التمييز الديني ضد المسلمين وضد طائفة الدالبت، والتحضير الدائم لانتخابات الولايات، وما يتطلبه ذلك من «تعبئة» واجتماعات وتحشيد، ما جعل البلاد مسرحا لصراع الهويات وسياسة الاستئثار والإقصاء، وتهتيك النسيج الاجتماعي، في بلد كان يوصف بأنه أعرق ديمقراطيات آسيا.

يشير الباحث الهندي، شاشي ثارور، وهو وزير سابق للشؤون الخارجية ولتنمية الموارد البشرية، ونائب حالي في البرلمان، في مقال ترجمه موقع عرب 48 إلى أنه: «في خطاب أذاعه التلفزيون الهندي، فقد حثّ رئيس الوزراء، ناريندرا مودي، الهنود على قرع الصحون، وبعد أسبوعين، أمرهم بإضاءة المصابيح في لحظةٍ بعينها. وبهذا، حلّت الخرافات محل السياسات القائمة على العلم في مواجهة الجائحة، كما جنّد مودي القومية الهندوسية في الحرب ضد كوفيد – 19، فتماما كما تحقق النصر في حرب ماهابهاراتا الملحمية في 18 يوما، كما زعم، تستطيع الهند تحقيق النصر في حربها ضد فيروس كورونا في 21 يوما».

ومن المفارقات أن الأحوال في دول شبه القارة الهندية، باكستان وبنغلادش ونيبال، في الجوار، ظلت أقل سوءا مما هي عليه الجارة الكبيرة، طوال فترة انتشار الوباء، على الرغم مما تعانيه هذه الدول من مشكلات بنيوية. والثابت أن الهند لم تعد في زمن حكم بهاراتا جاناتا مصدرا للإلهام والإشعاع في أرجاء آسيا وفي العالم، فالقيادة الشعبوية هناك سلبت ما يميّز الدستور الهندي من مزايا متقدّمة، وذلك نتيجة النفخ في التعصب القومي والديني، والمسّ بحكم القانون، وضعف الشعور بالمسؤولية تجاه الفقراء والأقليات الدينية والعرقية، وتأليب مكوّنات المجتمع على بعضها بعضا.

(كاتب من الأردن)

> القيادة الشعبوية سلبت ما يميّز الدستور الهندي من مزايا متقدّمة، نتيجة النفخ في التعصب القومي والديني

مودي يلقي خطابا أمام أنصار حزب بهاراتيا جاناتا في 12/ 4/ 2021 (Getty)

كاريكاتير — سعد المهندي

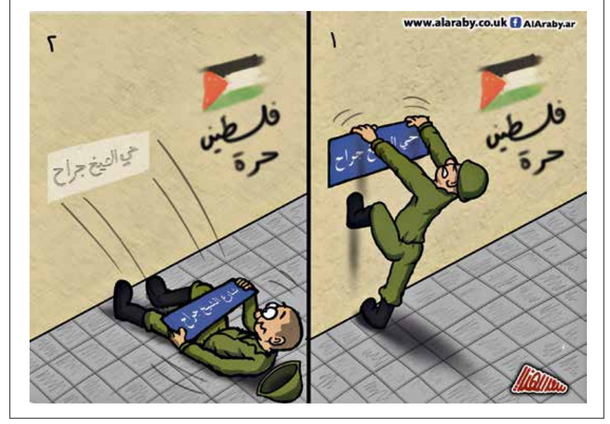

أي مستقبل للحل السياسي في ليبيا؟

محمد احمد القابسي

بعد سبع سنوات من الاحتراب، بات «الإخوة الأعداء» في ليبيا أكثر قرباً من الحل السياسي، والنزوع للحوار أقل ميلاً إلى الصراعات الدموية المدمرة. ويعتبر منح الثقة لحكومة عبد الحميد الدبيبة للحكومة عن إيران، مهما كان محدوداً أو رمزياً، هو بمثابة إنجاز كبير، ليس في نظر الإيرانيين وحلفائهم في المنطقة فحسب، بل في نظر خصومهم الإقليميين أيضاً، وفي مقدمة هؤلاء الدول العربية المعتدلة. وسيؤدي أي رفض للحكومة تلقائياً إلى تعزيز موقع إيران الإقليمي، وسيظهرها في مظهر الدولة القوية التي نجحت في فرض إرادتها على الأميركيين، من دون التنازل عن أي من مطالبها.

تحرير إيران من عبء العقوبات الثقيل أول انتصار معنوي واقتصادي مهم مصادقة البرلمان عليها، تولت الحكومة السلطة بداية من مارس/ آذار، وستعمل على إجراء انتخابات عامة مقررة في ديسمبر/ كانون الأول المقبل.

وكانت آلية التي اعتمدت لتعيين رئيس وزراء وسلطة ثلاثية قد اقترحتها الأمم المتحدة واعتمدتها وسيلة لإخراج البلاد من حرب أهلية ذات بعد دولي، بهدف إثبات إمكانية إيجاد حكومة موحدة تستطيع الصمود، على الرغم من الانقسام العميق على أرض الواقع. وفي هذا السياق، بادر الرئيس المنتخب للمجلس الرئاسي، محمد المنفي، بالاجتماع مع اللواء المتمرد في الشرق الليبي، خليفة حفتر (77 سنة)، واجتمع بشكل منفصل مع رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، في بنغازي. وطوال عدة أشهر وحتى ربيع 2020، كان حفتر يشن هجمات عسكرية ضد حكومة الوفاق المعترف بها من الأمم المتحدة، المتمركزة في طرابلس، والمليشيات المسلحة المتحالفة معها. وقد نجحت طرابلس، بمساعدة عسكرية تركية مشهودة، في طرد كتائبه الرئيسية وحلفائه من شمال غرب ليبيا. ويجمع متابعون للشأن الليبي وللسلاح تنفيذ خريطة الطريق المنبثقة عن مؤتمر برلين مطلع العام الماضي على أهمية تلويح أميركا بإنزال عقوبات على الأطراف الليبية والخارجية التي قد تعرقل تنفيذ خريطة الطريق، فقد شكّل الدور الأميركي دافعاً أساسياً لتخلي المعترضين عن تحفظاتهم. ولا تخفي الولايات المتحدة رغبتها في خروج المستشارين والمرتزقة الروس والأتراك من ليبيا نهائياً. وقد ذكرت دراسة للمركز المغاربي للأبحاث حول ليبيا، نوهت بها مجلة شؤون ليبية في عددها مارس/ آذار - إبريل/ نيسان، إن واشنطن سنّت «قانون استقرار ليبيا» الذي أعدّته اللجنة الفرعية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والإرهاب الدولي في الكونغرس الأميركي، ورمى إلى «تعزيز الدبلوماسية ودعم الانتخابات ومعاقبة الذين يؤجّجون الصراع».

وجاء القانون، بحسب مصادر أميركية، «تأكيداً لاهتمام الكونغرس بتحقيق الاستقرار في ليبيا وإحلال السلام لجميع الليبيين»، بحسب ما قال رئيس اللجنة الفرعية «تاد دوتش»، وهو ديمقراطي مؤيد لحكومة الوفاق. وعلى الرغم من أن أميركا لم تفسر مضمون العقوبات، إلا أن مجرد التلويح بها أعطى نتائجه السريعة، بتليين مواقف زعماء كانوا ضد الحوار مع المعسكر المقابل، فضلاً عن الوصول إلى اتفاقات معه. وقد فوجئ مراقبون من إعلان رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، دعمه للسلطة الجديدة واحترامه إرادة لجنة الحوار السياسي بعد فوز قائمة محمد المنفي في انتخابات جنيف، لاختيار السلطات التنفيذية الجديدة. وتؤكد مصادر موثوقة أنه «توّجس من تواصل نواب من المنطقة الشرقية مع السلطات في طرابلس ومصراتة من دون العودة إليه».

ومؤكد في هذا السياق أن الدور الأميركي كان وراء التحول المهم في سلوك الأطراف السياسية والنخب المتحالفة معها في المنطقة الشرقية، الواقعة تحت نفوذ الجنرال المتقاعد، خليفة حفتر، الذي انهزم عسكرياً، بعد فشل «غزوته» طرابلس، فيما مني عقيلة صالح بهزيمة سياسية مماثلة نتيجة ارتباطه الوثيق بحفتر. وقد يكون أنه بات يخطط للانفصال عن حفتر، بمشاركته في منتدى جنيف، وتزعمه إحدى القائمات المتنافسة. وعلى الرغم من هذا الظهور البارز للدور الأميركي المهم في تشكيل ملامح المرحلة الحالية والمقبلة في المشهد الليبي، فإن مؤشرات عديدة توحي بأن المسار الانتقالي لهذا المشهد ما زال يتسم بالهشاشة وعدم الاستقرار، في غياب شبه كامل للأوروبيين ولدول الجوار، باستثناء مصر، وبدرجة أقل المغرب الذي بدا أكثر العرب حضوراً في هذا المشهد. وقد شجعت الرباط، على لسان وزير الخارجية، ناصر بوريطة، الأطراف السياسية، وخصوصاً عقيلة صالح، على تيسير العملية السياسية، كي تكون الحكومة الجديدة «عنصر توحيد للمؤسسات والرؤى في ليبيا، لا أن تكون مرحلة لتذكية الانقسامات والتجاذبات»، فيما ظلت تونس والجزائر منشغلتين بأزماتهما الداخلية. وتعتبر تركيا حالياً من أقوى المؤثرين في التنازع السياسي والميداني في ليبيا، ومستقبل الحل السياسي فيها، وتعد شريكاً اقتصادياً وتجارياً وحضوراً عسكرياً قوياً.

وعلى الرغم من التفاؤل النسبي الذي يسود المشهد، يبقى جمع السلاح ودمج الميليشيات في المؤسستين، الأمنية والعسكرية، من أكبر التحدّيات التي تواجهها حكومة الدبيبة، ومستقبل الحل السياسي المنشود.

(كاتب تونسي)

> مؤشرات عديدة توحي بأن المسار الانتقالي للمشهد الليبي ما زال يتسم بالهشاشة

هل إسرائيل قادرة على التأثير في الاتفاق الإيراني؟

رندة حيدر

هذا هو السؤال الأساسي المطروح بشدة حالياً على القيادتين، السياسية والعسكرية، في إسرائيل. وفي وقتٍ لم يعد الهم الداخلي على اهتمام الساسة الإسرائيليين، وفي ضوء الأزمة الحكومية، وعدم تمكّن نتنياهو من تشكيل حكومة بعد انتخابات رابعة غير حاسمة، وفي ظل التغييرات الإقليمية المتسارعة، ومن أبرزها الحوار السعودي - الإيراني، وعمليات التقارب الإيرانية من عدد من دول العربية، سيما الخليجية وغير الخليجية التي تنتمي إلى محور الدول العربية المعتدلة الذي كانت إسرائيل تعول على تأييده في معارضتها الاتفاق النووي.

يضاف إلى ذلك خسارة إسرائيل أهم داعمٍ لها في البيت الأبيض في محاربة البرنامج النووي الإيراني، أي دونالد ترامب، ووجود إدارة ديمقراطية أقلّ ما يمكن أن يقال عنها إنها ليست على علاقات ود مع رئيس الحكومة الحالية، بنيامين نتنياهو، والتي لا تستبعد رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران، من أجل عودة سريعة إلى الاتفاق النووي الأصلي.

تحاول إسرائيل حالياً إقناع الأميركيين بعدم العودة إلى الاتفاق القديم مع الإيرانيين، من خلال توجيهِ متعارضين: التهديد والإعلان أن أي اتفاق يجري التوصل إليه لا يلزم إسرائيل، كما قال رئيس الحكومة نتنياهو في وقت سابق، والتلميح إلى أن كل الخيارات ستبقى مطروحة بينها الخيار العسكري. إبداء رغبة ظاهرية في التفاهم مع الإدارة الأميركية، وإرسال وفد رفيع المستوى إلى واشنطن، للتفاهم مع الطاقم الأميركي المولج بالمفاوضات مع إيران، لنقل وجهة النظر الإسرائيلية، ولاطلاع عن قرب على تقدم المفاوضات، لكن مع شعور إسرائيلي عميق بأن هذه الاجتماعات واللقاءات لن تؤثر فعلاً في سير المفاوضات.

من أهم الانتقادات الإسرائيلية الأخيرة للتحرك الأميركي أنه يتخلّى عن الأداة الأكثر نجاعةً في التعامل مع إيران، أي سلاح العقوبات، من دون الحصول على مقابل إيراني موازٍ من حيث الأهمية. في نظر إسرائيل حالياً، أي رفع أميركي للعقوبات عن إيران، مهما كان محدوداً أو رمزياً، هو بمثابة إنجاز كبير، ليس في نظر الإيرانيين وحلفائهم في المنطقة فحسب، بل في نظر خصومهم الإقليميين أيضاً، وفي مقدمة هؤلاء الدول العربية المعتدلة. وسيؤدي أي رفع للعقوبات تلقائياً إلى تعزيز موقع إيران الإقليمي، وسيظهرها في مظهر الدولة القوية التي نجحت في فرض إرادتها على الأميركيين، من دون التنازل عن أي من مطالبها.

وبدت أكثر فأكثر في نظر إسرائيل أن البرنامج النووي الإيراني هو مجرّد أداة لتعزيز الهيمنة الإيرانية على المنطقة، وما حققته على هذا الصعيد منذ توقيع الاتفاق النووي سنة 2015 من توسيع لوجودها العسكري في سورية والعراق، من خلال الميليشيات الشيعية الموالية لها، واليمن من خلال الحوثيين، ولبنان من خلال حزب الله، هو أبرز دليل على هذه الفرضية. تسعى إيران إلى أن تصبح دولةً على عتبة السلاح النووي، وأن تنال اعترافا من المجتمع الدولي. وقد تمكّنت، على الرغم من المصاعب الاقتصادية الجمّة التي واجهتها في السنوات الأخيرة، جراء فرض العقوبات الاقتصادية عليها من الصمود والمضي قدماً. وفي رأي معلقين إسرائيليين، تخطئ إدارة بايدن إذا اعتقدت أنها، برفع العقوبات عنها ستعيدها إلى الاتفاق النووي، بينما في الحقيقة مقابل قبول إيران تقليص تخصيب اليورانيوم ستحصل على ثمن سياسي أكبر بكثير على الصعيدين، الإقليمي والدولي.

(كاتبة لبنانية)

عندما «يكرّم» ماكرون نابليون

معن البياري

لما سقطت باريس تحت الاحتلال النازي، زارها هتلر في 1940، وانحنى أمام قبر نابليون بونابرت، وقال له: سامحني يا عزيزي، لأني هزمت بلدك. لكن يجب أن تعرف أن شعبك كان مشغولا بقياس جمال النساء، فيما شعبي كان مشغولا بقياس فوهات المدافع والبنادق. .. وفي أثناء جولته على معالم ومآثر فيها، زار دونالد ترامب، في يوليو/ تموز 2017 القبر نفسه، مع زوجته، فلم ينطق بشيء، وكان بصحبة الرئيس ماكرون وزوجته. أما زيارة الأخير، الأربعاء الماضي، قبر الإمبراطور الفرنسي القديم، فلم تكن سياحية، وإنما لإشهار انحياز لما يمكن تسميتها الروح القيادية التي كان عليها نابليون. وقد تشاطرت الرئاسة الفرنسية عندما لم تعد الزيارة ووضع إكليل الزهور على القبر تكريمية، وإنما لإحياء الذكرى المائتين لوفاة «الباني والمشرّع»، بحسب بعض أوصاف خلعها الرئيس على المحتفى به، في كلمة قالها بالمناسبة. وعندما يكون ماكرون وحده من رؤساء فرنسا من أدّى زيارة مثل هذه، فإنه في أمره هذا، يتقدّم خطوة أكثر مما فعل سلفه العتيق، جورج بومبيدو، في العام 1969، والذي احتفل بالمئوية الثانية لولادة نابليون، وأكثر أيضا من التحية التي رماها ديغول للقائد المغامر الذي احتشدت حياته القصيرة (عاش 51 عاما) بانتصاراتٍ وهزائم ومنجزاتٍ وسواتٍ بلا عدد، لما قال إن «لا يوجد اسم أكثر عظمةً من اسم نابليون، بدءا من لا شيء»، ومحروما من كل شيء»، وحصل على كل شيء». على أن الأهم أن ماكرون يكسر ما تعد قطيعة مع نابليون زاولها هولاند وساركوزي وشيراك وميتيران وديستان، اتساقا منهم مع النأي العريض عن رجل مستعمر، أعاد العبودية إلى فرنسا، «ليس عدوا للجمهورية الفرنسية وحسب، وإنما للإنسانية أيضا»، بحسب ناشط كتب في «لوموند» هذا، رجل يحسب «أحد أعظم كارهي النساء»، بحسب وصف الوزيرة الفرنسية إليزابيث مورينو. وهو من قبل ومن بعد، تسبب بمقتل مئات الآلاف في حروبه وحملاته العسكرية، فضلا عن أنه الذي ارتكب انقلابا عسكريا في العام 1799 على الجمهورية الفرنسية.

هل هو جنوح جديد من ماكرون باتجاه مزيد من اليمينية، ومغازلة المتطرفين من معتنقيها؟ لكنه جاء، في كلمته التي محض فيها نابليون بفائض من التقدير، على أخطاء ارتكبها «المدافع عن السيادة الوطنية»، و«منظم الدولة الحديثة»، ومنها العبودية، وهذه «أمر بغيض، وكانت خيانةً لروح التنوير». تُفرد «نيويورك تايمز» مقالا مطولا للصحافي روجر كوهين، يحاول ال

البرنامج الانتخابي للمرشّح السادس

نجيب الغضبان

في الرواية الشهيرة لجورج أورويل، 1984، لا يكتفي الحاكم المستبد «الأخ الأكبر» بالسيطرة المطلقة على حيوات أبناء شعبه، بل يدخل عوالمهم الخاصة للتحكّم بها. ويرفع الكاتب درجة السوريالية في الرواية إلى أقصى درجاتها، عندما يتحايل على بطل الرواية (وينستون سميث وحبيبته جوليا)، أحد المناهضين للنظام (يتبين أنه من عناصر شرطة الفكر) للإفصاح عن معارضتهم النظام الشمولي، الأمر الذي يودي بهما إلى وزارة الحب، أسوأ فروع المخابرات، ليخضعا لعملية تعذيب بشعة، تعقبها عمليات غسل دماغ لإعادة تأهيلهما، معجبين ومحبين للأخ الأكبر!

المقاربة المطروحة هنا أن النظام السوري الذي قتل واعتقل ما يقرب من المليون إنسان، وشرّد نصف شعبه، واستقدم قوات وميليشيات أسوأ الدول ليساهم في تقسيم البلاد، يريد إجراء انتخابات «تنافسية شفافة»، لتثبيت فوزٍ رابع للولد الثاني (بشار) ابن الأخ الأكبر (حافظ). ليس هذا فحسب، تحاول وزارة «الحقيقة» إظهار أن القابعين تحت نيره سيصوّتون كالمعتاد بدمائهم، وبكل الحب والإعجاب لقائدهم الفذ، في واحدةٍ من أزهى الأعراس الديمقراطية. كانت السوريالية في الانتخابات الأسدية قد بدأت، عندما أعلنت صحف حكومية مطلع العام الجاري (2021)، أن محبي الولد، سيسلمونه رسالة يبلغ طولها كيلومترين، تحمل تواقيع مليوني ونصف مواطن، بعنوان «أطول رسالة حب في العالم»، يتم توجيهها إلى «رجل السلام الأول السيد الرئيس بشار الأسد»!

ولإعطاء هذه المهمة شكل الانتخابات، يتم إشراك مؤسسات الدولة، كالمحكمة الدستورية ومجلس الشعب، في عملية الترشيح، ويُطلب من بعض المواطنين التقدّم للترشح، ليبلغ عدد المرشحين 51، بينهم سبع نساء. وللإغراق في الملهاة/ المأساة الانتخابية، يتأخر الولد بتقديم أوراق ترشّحه، لإحداث درجة من الترقب الرهيب، ليكون رقمه السادس، وهو رقمٌ لا يحمل أي خصوصية ولا تمايز.

ومع أننا لا نعرف الكثير عن المرشحين الخمسين الآخرين، وجميعم من محبي ابن الأخ الأكبر حسب تقييم الأجهزة الأمنية وتزكيتها، فإن لدينا ما ينيف عن العشرين عاماً من «إنجازات» المرشح السادس، بشار حافظ الأسد، و«عطاءاته». وبما أن المرشح السادس لم يطرح برنامجاً انتخابياً في السابق، إذ تم اعتماد شعارات «منحبك» في استفتاء 2007، و«سوا» في عام 2014، يتساءل بعضهم عن ماهية برنامجه هذه المرّة، وقد تقسّمت البلاد بين خمسة جيوش أجنبية عدا عن المليشيات، وقارب الجزء الذي يسيطر عليه الولد حد الانهيار نتيجة الفقر والعوز ونقص السلع الأساسية والغلاء وتراجع سعر الصرف للعملة المحلية وانهيار ما تبقى من النظام الصحي أمام جائحة كورونا. ونظراً إلى خصوصية هذه الانتخابات، وعقدها في ظروف «استثنائية»، فلن يتمكّن النظام من بلورة برنامج انتخابي تفصيلي، لكنه سيعتمد على مجنّدي وزارة الحقيقة، لإبراز إنجازاته السابقة والبناء عليها.

لكن ومهما بلغت درجة تذاكي ابن الأخ الأكبر وأجهزته، فهل سيستطيعون تحوير سجل النظام وعكسه؟ فبالنظر إلى عقدين من حكم الولد، يمكن تقسيم عهده إلى مرحلتين: الأولى، تلخص السنوات العشر الأولى من حكمه، والثانية تبدأ مع انطلاق الثورة السورية، وتمثل السنوات العشر الأخرى. في السنوات العشر الأولى، هناك سجل متواضع على صعيد «الإنجازات»، خصوصا مع الإشكالات الداخلية التي تفاقمت مع مرور الوقت، وذلك بإنكار (وإهمال) التعاطي معها باسم التحديات الخارجية (المؤامرة المستمرة على محور المقاومة)، أو من خلال تقديم حلول مهدّئة. ويكفي هنا استحضار طريقة النظام في قمع ربيع دمشق، وحركة إعلان دمشق، وما بينهما من التخطيط لعملية اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق، رفيق الحريري، وجهوده للتنصل منها. واقع الأمر أن النظام استطاع الخروج من دائرة المساءلة عن هذه الجريمة، بخبرته المعهودة المبنية على استعداده للانحناء أمام العاصفة، ودفع فاتورة قاسية، تمثلت في انسحاب القوات السورية من لبنان بعد ثلاثة عقود من وجودها هناك، وإدراكه تناقض المصالح الدولية وضعف الآليات الأممية للمساءلة والمحاسبة في الجرائم التي لا تمسّ مصالح الكبار.

أما سجله في العقد الثاني من حكمه فهو مرتبط بأحداث وتطورات الثورة/ المأساة السورية. لقد لجأ النظام، منذ الأيام الأولى للثورة، كما تبين من الظهور الأول للولد أمام مجلس شعبه، إلى سرديةٍ ملخصها أن النظام العلماني التقدّمي المقاوم يواجه «مؤامرةً كونية» من الأعداء الداخليين المتمثلين بقوى التطرّف والظلام، مدعومين من دول إقليمية لا تمتّ للحرية والديمقراطية بصلة، وأخرى دولية هاجسها معاقبة النظام على مواقفه المشرّفة بدعم المقاومة لإسرائيل ومشروعها التوسعي. لكن السردية وحدها لا تكسب مواجهة ضد شعب قد انتفض بعد عقود من القمع والتخويفً والتجويع، وحظي بتفهم أغلبية دول المجتمع الدولي ودعمها. لقد أنعم نظام ابن الأخ الأكبر على شعبه بدستور جديد (2012)، وأجرى أول انتخابات تنافسية منذ عام 1963، ليفوز فيها بنسبة فاقت 88%، لكن هذه الترتيبات لم تُسبغ على الولد ذرّة إضافية من الشرعية. ومع صعوبة التحدّيات التي واجهها النظام في حربه ضد شعبه، فقد تمكّن من الاستبداد بالحكم بفعل العوامل التالية:

أولاً، انتهاج استراتيجية استخدام أقصى درجات العنف والقمع ضد شعبه، والاستعداد للتخلي عن أجزاء من البلاد التي لا يمكن السيطرة عليها، لكن بعد إحراقها وتدميرها. في الشق الأول من هذه الاستراتيجية، تدرّج النظام في استخدام ترسانته العسكرية ضد «الإرهابيين» من شعبه، بدءاً بالقنص والمدفعية والدبابات، وصولاً إلى السلاح الجوي والبراميل المتفجرة، وأخيراً السلاح الكيماوي المحرّم دولياً. كما استخدم النظام سياسة الحصار والتجويع ضد المناطق التي خرجت عن سيطرته. واستغل النظام تحوّل الثورة السلمية إلى مقاومة مسلحة، بعد أشهر من القمع الممنهج، وكذلك دخول تنظيمات متطرّفة على خط الثورة الوطنية المدنية، وهو ما ساهم النظام فيه بشكل كبير. وعلى مدى السنوات الفائتة، وثّقت المنظمات الدولية والحقوقية جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ارتكبتها الأطراف المتنازعة، لكن كان للنظام نصيب الأسد منها (أكثر من 90%). استراتيجية الأرض المحروقة التي انتهجها النظام، عبّر عنها مؤيدوه بمقولة: «الأسد أو نحرق البلد». لقد تم تدمير أكثر من 60% من المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام، وقُتل، حسب التقديرات المتواضعة، أكثر من 700 ألف سوري، وجرح أكثر من مليون إنسان، وتم تهجير أكثر من نصف الشعب السوري داخل البلاد وخارجها. ولقد قال مسؤول أميركي سابق في مجال حقوق الإنسان إن المجتمع الدولي يملك أكبر عدد من الوثائق التي تجرّم النظام، مقارنة بالجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها النازيون، أو التي مورست في بعض دول القارة الأفريقية. الأمر المهم أنه بالنسبة لرأس النظام ومعاونيه، هذا ثمنٌ مقبولٌ للحفاظ على الحكم، فالبلاد الآن بالنسبة لهم «أكثر تجانساً»، وفي حال أفضل، بعد أن تم التخلص من الإرهابيين وداعميهم.

العامل الثاني الذي يفسّر استمرار الأسد في الحكم يتمثل في دور القوى الإقليمية والدولية، خصوصا بعد تحول الصراع في سورية إلى صراع إقليمي/ دولي. وهنا يمكن تبسيط هذا العامل إلى ثنائية، أحد أوجهها القوى التي دعمت النظام، والأخرى التي عارضته. بالنسبة للقوى التي وقفت مع النظام، وعلى الرغم من قلتها، إلا أنها كانت أكثر فاعلية من 114 دولة أطلقت على نفسها اسم «أصدقاء الشعب السوري»، وكانت في صف المعارضين للأسد. إيران وذراعها اللبناني، حزب الله، قدّمت الدعم المالي والعسكري والسياسي، وجنّدت عشرات الآلاف من المليشيات الطائفية، حاربت قوى المعارضة بالنيابة عن النظام، وساهمت في منع انهياره عسكرياً. لكن الدور الحاسم كان لروسيا التي انتقلت من الدعم السياسي والعسكري في السنوات الأولى إلى التدخل المباشر في سبتمبر/ أيلول عام 2015، لتقلب موازين القوى العسكرية لصالح النظام، وتساعده في تحوير العملية السياسية لضمان بقائه. الوجه المقابل للدور الإقليمي والدولي تمثل في عجز المجتمع الدولي بأغلبية أعضائه، بمن فيهم أكثر الدول العربية وتركيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، عن وضع حد لجرائم النظام، وحماية المدنيين، أو على الأقل مجاراة داعمي النظام في إحداث توازن قوى، لتطبيق حل سياسي، تمت صياغة إطاره من خلال وثيقة بيان جنيف لعام 2012، وقرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015.

> لا تقدّم المسرحية الانتخابية الهزلية في سورية ولا تؤخر شيئاً على طريق شرعنة النظام أو إعادة تأهيله
>
> سيفاقم سيرك الانتخابات من معاناة السوريين القابعين في جمهورية هي أقرب إلى وزارة ألحب في جمهورية رواية 1984

بالنسبة إلى أغلبية الشعب السوري المضطهد، وكذا المجتمع الدولي العاجز، لا تقدّم هذه المسرحية الانتخابية الهزلية ولا تؤخر شيئاً على طريق شرعنة النظام أو إعادة تأهيله. أما بالنسبة للدول الداعمة للنظام، وخصوصا روسيا وإيران، فمهزلة إعادة انتخاب الولد متناسقة تماماً مع أنظمة حكمها، فقد مرّر «الأخ الروسي الأكبر» تعديلاتٍ دستورية تسمح له بالبقاء في الحكم حتى عام 2036، بينما يحكم «المرشد الأعلى» مدى الحياة في جمهورية الثورة الإسلامية. كما أن هاتين الدولتين تحاولان التمسّك برأس النظام، لأنه الضامن الأكبر لمصالحهما، وذلك على حساب البقية الباقية من الشعب السوري. وهنا نأتي إلى البقية الباقية من السوريين القابعين تحت نير النظام، خصوصا الذين يعتبرون أنفسهم من مؤيديه، أو من الرماديين الساعين إلى دفع أسباب الموت المحيطة بهم من كل حدب وصوب، من حق هؤلاء أن يسألوا: ماذا سيقدّم لهم نظام محاصر ومفلس وقابع تحت الوصاية الروسية/ الإيرانية على مدى السنوات السبع المقبلة؟ وكما يقول المثل الشعبي «المكتوب مبين من عنوانه»، لم يستطع النظام وداعموه تحويل «نصرهم» العسكري إلى نصر سياسي، لسببين: توهم النظام أنه حقق بالفعل نصراً عسكرياً ضد شعبه، فلا رابح في الحروب الأهلية؛ وأن القوى الدولية الغربية قد قرّرت حرمان النظام وحلفائه من إعلان النصر السياسي، بفرض عقوباتٍ جديدةٍ مشروطةٍ بانتقال سياسي جوهري، ليس على شاكلة انتخابات ابن الأخ الأكبر.

الخلاصة، سيفاقم سيرك الانتخابات من معاناة السوريين القابعين في جمهوريةٍ هي أقرب إلى وزارة الحب في جمهورية 1984. مأساة العملية لا تعدم روح الدعابة لدى السوريين، إذ يتساءل بعضهم: ماذا لو لم يوافق 35 عضواً من أعضاء مجلس الشعب الموقر على دعم المرشح السادس؟ وماذا لو أقرّ المراقبون الدوليون من كوريا الشمالية وأبخازيا وكوبا وفنزويلا بأن العملية الانتخابية غير سليمة؟ وأخيراً، ماذا لو قرّر السوريون الذين لم تنجح عمليات إعادة تأهيلهم التصويت لغير المرشح السادس؟ مجرّد التفكير في هذه المستحيلات هو مصدر كوابيس للسوريين الذين يحبسون أنفاسهم حتى تمر هذه العملية بسلام!

(أكاديمي وناشط سوري)

رمضان والفن والسياسة

أحمد ماهر

أصبحت مشاهدة مسلسلات الدراما التليفزيونية ومتابعتها في شهر رمضان في مصر من عادات المصريين، وربما العرب بشكل عام. وفي موسمها الحالي، هناك اختلافات عن الأعوام السابقة، فالإعلانات التجارية أصبحت أكثر كثافةً واستفزازاً، والوقت المخصص للإعلانات التجارية يزيد عن ضعف المخصص للمسلسلات والأعمال الدرامية نفسها، وعلى المتضرر اللجوء إلى منصّات المشاهدة المدفوعة على الإنترنت التي أصبح لها جمهور كبير يزداد لمواكبة العصر. أما محتوى الإعلانات فهو الأكثر استفزازا، عدة إعلانات مصوّرة يشارك بها نجوم عرب، تتحدّث عن المعجزات والإنجازات من «الكومباوندات» الفخمة والمنتجعات السياحية التي أنشأها القطاع الخاص على أرض مصر، حيث السعادة والجو النظيف والنوادي والملاعب والأماكن الخضراء، وهي الأماكن التي لا يستطيع أكثر من 80% من المصريين مجرّد التفكير بالمرور من أمامها، ثم يتلو ذلك إعلان أو أكثر لطلب التبرع للفقراء والمعدومين، وما أكثرهم في مصر، أو لحث المواطنين على دفع الضرائب.

يشبه هنا، إلى حد ما، نظرية الـ80 /20، أي أن 80% من الكادحين الذين يعملون ليلا ونهارا لكي يعيش 20% في رفاهية أكثر، و80% من الإعلانات التجارية موجهة لخدمة (ومتطلبات) طبقة الـ20% الذين هم على أعلى الهرم الاجتماعي، فـ80% من الإعلانات التجارية التليفزيونية هذا العام موجهة للترويج للأماكن الفخمة والمنتجعات السياحية التي لن يستخدمها سوى 20% من الشعب وربما أقل، أما 20% من الإعلانات التجارية التليفزيونية في رمضان فهي موجّهة للتبرعات والزكاة ومناشدة الناس وأصحاب القلوب الرحيمة لمساعدة الفقراء ومحدودي الدخل الذين هم الأغلبية من الشعب. والـ20% من الميسورين والأغنياء الذين تزداد ثرواتهم عن طريق زيادة فقر الـ80% ومعاناتهم، حتى في السياسة والانتخابات والاستفتاءات، يكون الـ80%هم الذين يصوّتون للـ20% الذين يعملون لمصالحهم الخاصة بعد ذلك.

أصبحت دراما رمضان اقتصادا مستقلا بحد ذاته، إلى جانب دورها في تشكيل الوعي العام وتوجيه الرأي العام. وهذا ما يفسر أيضا لماذا أصبح هناك جهات أمنية تحتكر إنتاج تلك المسلسلات الدرامية، وتتحكّم في المحتوى والسيناريو. وقد صار يثور كل عام جدل بشأن المحتوى والرسالة الموجهين من الأجهزة في كل المسلسلات، وإن كان الجدل هذا العام أكبر بسبب حساسية القضايا وكثافة المسلسلات والدراما الموجهة. وقد بدأ مبكراً قبل رمضان بشأن مسلسل تاريخي، يحكي قصة أحمس، أحد أشهر ملوك التاريخ المصري القديم، والذي حارب الغزاة الهكسوس القادمين من شمال شرق مصر. وقد ثار جدل تاريخي على «السوشيال ميديا» بشأن المسلسل أولا عن تلك الفترة والمقارنة بينها وبين قصة سيدنا موسى وخروج اليهود من مصر. ولماذا يوجد توثيق في الجداريات المصرية القديمة عن فترة حكم الهكسوس القادمين من بلاد الشام وفلسطين، بينما لا يوجد توثيق في التاريخ المصري القديم عن قصة نبي الله موسى، وهل الفراعنة هم الهكسوس كما يقول من يقول، أم هم ملوك المصريين القدماء. وثار جدل فني آخر، كان الأشهر في الشارع المصري، بشأن شخصية الممثل الذي يمثل دور القائد المصري أحمس، حيث الممثل ذو عيون خضراء وملامح قد تكون غير مصرية، فرفضت حملاتٌ على «السوشيال ميديا» المسلسل، حتى توقف تصويره قبل رمضان.

جدل من نوع آخر عن ممثلين كان لهم مواقف سابقة لدعم ثورة يناير، لكنهم يؤدّون الآن أدوارا في مسلسلات رمضانية، تحاول بث رسالة أن الثورة كانت مؤامرة خارجية على الوطن، أو ذلك المسلسل المثير للجدل الذي أعاد فتح الجراح بشأن فض اعتصام ميدان رابعة العدوية في القاهرة صيف عام 2013، متبنيا وجهة نظر السلطة فقط. وفي كل المسلسلات تظهر شخصية ضابط الشرطة ملائكية، حيث لا صياح ولا تجاوزات ولا تعذيب ولا تلفيق للقضايا، فالتاريخ يكتبه المنتصر.

يذكّر هذا بمرحلة ما بعد يوليو 1952 عندما كان تتم إضافة (شخبطة) أو تشويش على كل نسخ الأفلام التي بها صورة الملك فاروق، ملك مصر والسودان، حتى ينساه المصريون كأنه لم يكن موجودا بالأساس، ثم بدأ إنتاج أفلام سينمائية في الخمسينيات والستينيات تصوّر ما معناه أن مصر تأسست في يوليو 1952، وأن كل ما كان قبل ذلك كان فسادا شديدا وقهرا وذلا واستبدادا وإقطاعا وظلما لكل المصريين. على الرغم من أن من يقرأ الكتب التي صدرت بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر سيكتشف أن الوضع قبل عام 1952 لم يكن بهذا السوء، ولم تكن تلك المرحلة شيطانية كما صوروها. كما أن ضباط «يوليو» لم يكونوا ملائكة كما صوّروا أنفسهم، بل سمعنا وقرأنا عن عشرات ومئات التجاوزات الكبرى التي ارتكبها هؤلاء، وكيف أن بعضهم استولى على ثروات الأسرة المالكة أو كل من كان مسؤولا قبل يوليو/ تموز 52، وعاش الضباط في حياة رفاهية واستهتار، وأعطوا نفسهم كل الامتيازات بدون رقيب ولا حساب، وبدون وجه حق، حتى كانت هزيمة 1967 المخجلة أمام «إسرائيل».

المضحك في رمضان هذا العام قصة الشابة التي زرعتها الأجهزة الأمنية في الأوساط الحقوقية المصرية منذ عام 2006، حيث كانت تعمل في مؤسسة مجتمع مدني شهيرة، كانت الأكبر في تلقي المعونات والتمويلات الأميركية المخصصة للمجتمع المدني. وتحوّلت مواقف تلك الشابة في عام 2013 بدرجة 180، وأصبحت تدافع عن السلطة الحاكمة بشكل مُلفت ومبالغ فيه، واستخدمت علاقاتها الوثيقة مع الأميركان والأوروبيين التي اكتسبتها من العمل في المجال الحقوقي المصري قبل 2013 في تبرير كل ممارسات السلطة، ونفي كل ما يقال وينشر عن انتهاكات في الملف الحقوقي.

لم تعد تلك الشابة بالطبع محسوبة على جانب الثورة بعد مواقفها المناوئة لها، ولا على من تبقوا من الحقوقيين الذين لا يزالون متمسكين بالدفاع عن مبادئ حقوق الإنسان. والمثير للسخرية والرثاء أن معسكر أنصار السلطة أيضا لم يتقبلها، وظل ينظر لها دوما بارتياب، لأنها من وجهة نظرهم قادمة من جانب الحقوقيين والمعارضة وثورة يناير، فهي لا تستحق شرف الانضمام لهم وليست نقية الدماء مثلهم، فكانت تلك الفتاة تشكو من ظلم أنصار السلطة لها. إلى أن كان أحد مسلسلات رمضان الموجهة التي تعرض حاليا، عن أحداث وأشخاص قبل ثورة يناير (2011)، ولكن بأسماء مختلفة. وكانت إحدى شخصيات المسلسل شابة زرعتها الأجهزة الأمنية داخل الأوساط الحقوقية المصرية، لتبلغ عن كل ما يحدث، فثار جدل جديد على «السوشيال ميديا» بشأن التشابه بين شخصية تلك الشابة التي كانت تعمل في مركز دراسات شهير والشابة التي تحدث عنها المسلسل، وتم زرعها أيضا في مركز دراسات شهير له اسم مشابه. فانطلقت الشابة الحقيقية في حماس شديد، وبكل فخر، لتؤكد المعلومة، وتؤكد أنها فعلا تلك الشخصية في المسلسل التي زرعها الأمن قديما داخل الأوساط الحقوقية. وتعتبر بكل سعادة ذلك دليلا على وطنيتها الشديدة، وينفي عنها كل شبهات التعاطف مع ثورة يناير، وأنها بذلك مثل سابق الأبطال والجواسيس الذين خدموا الوطن، عن طريق زرعهم داخل صفوف أعداء الوطن، مثل رأفت الهجان وجمعة الشوان وأدهم صبري.

> جهات أمنية تحتكر إنتاج المسلسلات الدرامية، وتتحكّم في المحتوى والسيناريو
>
> في المسلسلات تظهر شخصية ضابط الشرطة ملائكية، حيث لا صياح ولا تجاوزات ولا تعذيب ولا تلفيق للقضايا

المثير للسخرية أيضا أنه على الرغم من ظهور حقيقة عملها لحساب أجهزة الأمن قبل ثورة يناير وبعدها، إلا أن أنصار السلطة لا يزالون ينظرون إليها بتشكك، ولا يرغبون بقبولها وهضمها بسهولة في أوساطهم. وما زالت اللعنات تنصبّ عليها من الطرفين، طرف الثورة والمدافعين عن حقوق الإنسان الذي يراها خائنة كاذبة مخادعة ومضللة، وطرف أنصار السلطة الذي لا يريد أن يغفر لها أنها كانت يوما في معسكر ثورة يناير، حتى لو كان ذلك مجرّد دور مرسوم لها. يا ترى، كيف يتحدث التاريخ مستقبلا عن هذا كله؟

(كاتب وناشط مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads